



تلذلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد سعدت محمود وحضوره كل من السادة القضاة فاروق محمد السادس و جعفر ناصر حسين و لازم طه محمد و اكرم احمد بابان و محمد صالح النقشاني و عمرو صالح التميمي وبإشراف شئون قسم كورتيس وحسين ابو الثناء المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

العمير / عبد الستير جواد جعفر - وكيله المحامي فؤاد بندر ساجد .  
العمير عليه / رئيس مجلس محافظة تكريلاه / إضافة لوظيفته - وكيله  
المرظفلان الخطوليان عقيل عبد الحسين وحيد و طائب عارف صالح .

الحكم

سبق ان أصدرت محكمة القضاء الاتحادي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢ حكماً حضوريأ يقضى رد دعوى المدعى (العمير) بعدم توجه المدسوسة تكون مجلس محافظة تكريلاه لا ينبع بالشخصية المطلوبة التي تزهله حل التقاضي وقد أعيد القرار منقوضاً بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ١١٨/الحادية/العمير/ ٢٠٠٩ في ٢٠٠٩/١٠/١٢ وقد أثبتت محكمة القضاء الاتحادي قرار النقض ووجدت ان المدعى (العمير) تقدم لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٠ وقد تم رفض النظم في نفس التاريخ . أقام المدعى دعوة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٢ ونتيجة للرواية الحضورية العتبية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/١٢ وبعد اخباره ٢٠٠٩/٤/١٨ الحكم برد الدعوى ذلك لأن مجموع خمسة الدعوى ليس حضورية مجلس المحافظة تقل عن السنة خالطاً لما اشارته المحكم



المادة (١٨) من قانون العلاقات غير المنتظمة في القلم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ التي انتزعت خدمة فعلية لاتخل عن السنة لا خراض من اختفاء المجالس رأياً تقاعدياً . طعن المدعى بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحذير التحذيري المؤرخة ٢٠١٠/٢/٢٦ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار :

لدى التتحقق والداولنة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التحذيري مقدم ضمن العدة القانونية لقرار قبوله شكلاً ، ولهي حفظ النظر على الحكم المدعى وجد انه غير صحيح وبخلاف ذلك تكون رغم اثبات المدعى بالحكم التحذيري الصادر من هذه المحكمة بعد اضماره ١١٨/التحذير/٣٧٩٤ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ (٢٠٠٩/١٠/١٢) حيث ثبتت المحكمة الفضاء الاذاري من اجراء تحقيقاتها في موضوع الدعوى بين المدعى (المدعى) / قد باشر في عمله كعضو في مجلس محافظة تكريلاه في دورته الأولى بتاريخ (١٦/٣/٢٠٠٣) واستمر في خصوصية المجلس لغاية يوم (٢١/٣/٢٠٠٤) حيث أيدت رئاسة مجلس محافظة تكريلاه المقصة بوجوب تناولها المعنون الى وزارة المالية بادارة الموارنة/ بعد الكتاب (٢٠٠٩/٥/٦) بتاريخ (٢٠٠٩/٧/٢) بين مجموع خدمة المدعى (المدعى) في مجلس المحافظة ببلغ (أحد عشر شهراً وستة عشر يوماً) وبذلك يكون مجموع خدمة المدعى في المجلس أقل من سنة وحيث ان البند (الثالث - ١ - ١) من المادة (١٨) من قانون العلاقات غير المنتظمة في القلم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ التي انتزعت خدمة المجالس ورؤساء الوحدات الإدارية وتلكي المحافظة الذين



شطروا مناصبهم بعد تاريخ (٢٠٠٣/٤/٩) راتباً تناعدياً لا يقل عن (٦٨٠٪) من المكافأة الشهرية المحددة بموجب هذا القانون على ان لاقل الخدمة الفعلية عن سنة وحيث ان خدمة المدعى كانت أقل من العدة المقررة المشار إليها انتاً لذا قرر المحكمة فور الحكم برد الدعوى وحيث ان العدة الثالثة من القانون رقم (١٥) لسنة (٢٠١٠) فلتون التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ النلاٰ بتاريخ لشره في الجريدة الرسمية بتاريخ (٢٠١٠/٣/٩) قد نصت بأن تحل عيارة (عن سنة الشهرين) محل عيارة (عن سنة الواردة في الفقرة (١) من البند (ثانية) من المادة (١٨) من القانون وان المادة (٨) من قانون تعديل القانون المذكور تناًكت نص المادة (٢٠٠١) من القانون وألغيت محل المادة (٥) منها نصاً جديداً حيث نصت المادة (٥) في الفقرة (أولاً) بأن (تسري أحكام الدرجات الوظيفية والعقود التقاعدية الواردة في هذا القانون على شاغلي مناصب رؤساء الوحدات الإدارية ونواب المحافظ ورؤساء واعضاء المجالس بعد (٢٠٠٣/٤/٩) ) إزاء النصوص القانونية المقدمة . فكان على محكمة الموضوع النظر في موضوع الدعوى ومدى شمولها لطلب العييز / المدعى / في عرضة دعوه بطلبه بالازم المدعى عليه / انسانة لوظيفته بترويج المعلنة التناعدية له وإرسالها الى هيئة التقاعد الوظيفية او لجنة تدقق قضائياً المتقدعين في وزارة المالية كما موضح ذلك من وكيله في الجلسة الموزونة (٢٠٠٩/٦/١٧) . وحيث ان الحكم العييز قد صدر دون مراعاة ما تقدم انتاً لذا فقرر نفسه بإعادة اضمار الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفقاً للنحو المقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتوّع مارو عبراق  
دادستاني بالقى تعيينه بدار



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
٢٠١٠/١/٢٧/تمييز/.

ومن ثم ربطها بحكم قانوني وفقاً لما يقرأوى لها على ان يطلق رسم التمييز تبعاً  
لنتائج وصدر بالاتفاق في ٢٧/١/٢٠١٠.

الرئيس  
معتذرة المخصوص

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد يحيى

العضو  
محمد صالح النقشبندي

العضو  
ميخائيل شمعون لسن فورنكس

العضو  
حسين ابو النس

الشورى العراقي

١